

المقبلة، ولواجهة العقوبات التي تعترض طريق نضالنا، يتطلب تعزيز الوحدة الوطنية، وتعميقها، في شتى المجالات، وتطوير مساهمة جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية داخل الوطن المحتل، وخارجه، مع القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المسائل كافة التي تتعلق بمستقبل شعبنا والعملية السياسية الجارية، وإيجاد الصيغة العملية الملائمة لتحقيق هذا الغرض.

ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني، في هذا المجال، الى زيادة فعالية، ودور، المجلس المركزي الفلسطيني في متابعة، وتطبيق، قرارات المجلس الوطني، تعزيزاً للديمقراطية وممارستها.

ويعتبر المجلس الوطني ان تطوير الانتفاضة المباركة، وتعزيز طابعها الجماهيري، والديمقراطي، ومشاركة شعبنا بأسره في اسنادها، ودعمها، هو الضمان الحقيقي الذي يكفل تحقيق الاهداف السياسية، والوطنية، في المرحلة المقبلة من كفاحنا الوطني. وبهذا الصدد، يتوجّه المجلس بالتحيات النضالية الى جماهير الانتفاضة الباسلة، ويؤكد تعزيز دور، وهيبة، القيادة الوطنية الموحدة، وتطوير عمل أذرعها الكفاحية، ومواصلة عملية بناء الأطر والمجالس القطاعية العليا. ويجدد المجلس التأكيد ان حماية الانتفاضة، ودعمها، وتوفير كل مستلزمات تطويرها، هي في مقدّم مهمّات العمل الوطني الفلسطيني.

ويوجّه المجلس الوطني التحية النضالية الى ابطالنا الاسرى في معتقلات الاحتلال الصهيوني، وإلى جرحانا الشجعان السائرين على درب الانتفاضة الذي شكّه شهداؤها البررة.

ويتوجّه المجلس الوطني بالتحية النضالية الى جماهير شعبنا الصامد في الجليل، والمثلث، والنقب، والساحل؛ ويؤكد تقديره لنضالها، دفاعاً عن حقوقها ضد سياسات الاضطهاد والتمييز واسنادها الفاعل للانتفاضة الباسلة.

كما يؤكد المجلس الوطني ان ضمان تحقيق أهداف شعبنا وأمتنا العربية من خلال عملية السلام، بما يحقق تأمين الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، وضمن حق العودة وتقرير المصير والاستقلال لشعبنا، يستدعي استعادة التضامن العربي، وطيّ صفحة الماضي، حماية للمستقبل العربي، في ظل المتغيرات الدولية،

تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقاً لقرارات القمم العربية.

سادساً: ضمان ترابط مراحل الحل، وصولاً الى الحل النهائي الشامل، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي تنطلق من هذه الأسس والمنطلقات تجاه مساعي السلام، فانها تهدف الى تحقيق ما يلي:

أولاً: تأمين حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني وبما يضمن حقه في الحرية والاستقلال الوطني.

ثانياً: الانسحاب الاسرائيلي التام من على الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف.

ثالثاً: حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم بالقوة والاكراه، وفق قرارات الامم المتحدة، وخاصة القرار الرقم ١٩٤، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رابعاً: ضرورة ان تشمل أية ترتيبات انتقالية حق شعبنا في السيادة على الارض والمياه والمصادر الطبيعية والشؤون السياسية والاقتصادية كافة.

خامساً: توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، تمهيداً لممارسة حق تقرير المصير.

سادساً: توفير الضمانات الكاملة للعمل على ازالة المستوطنات القائمة، باعتبارها غير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٦٥.

ان المجلس الوطني يكفّف اللجنة التنفيذية بالاستمرار في الجهود الجارية لتوفير أفضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطني، على ان ترفع النتائج الى المجلس المركزي لاتخاذ القرار النهائي في ضوء المصلحة الوطنية العليا لشعبنا؛ وان منظمة التحرير الفلسطينية التي بذلت، في المرحلة السابقة، كل الجهود الممكنة لدفع عملية السلام، تأمل في ان تبدل الاطراف الاخرى، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، جهودها، كي تساعد، من جانبها، على تذليل العقبات التي تضعها اسرائيل أمام هذه العملية السياسية الجارية، وابقاء باب العودة الى مجلس الامن الدولي مفتوحاً، من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ان العمل لانجاز أهدافنا الوطنية في المرحلة